الفصل الثالث

السياسة ونظم الحكم

يقول أحد الباحثين:

«إن أفلاطون لم يصل إلى الفلسفة، إلّا عن طريق السياسة، ومن أجل السياسة».

ذلك أن طموح أفلاطون السياسي قد كلّفه الكثير نظرياً وتطبيقياً. فقد نشأ في أسرة أرستقراطية، لها في الحكم مشاركة وفي السياسة رأي، وعاصر فترة تاريخية في حياة أثينا ملأى بالصراع الحزبي، والسيطرة الأجنبية، وتحمل وعثاء السفر وكآبة المنقلب في سبيل التوجيه والتربية للحكم والحكام، ومكث أربعين سنة في أكاديميته، يُربّي رجالاً يقومون بالإصلاح السياسي والاجتماعي.

وتمتاز نظرية أفلاطون السياسية بالشمول الذي يستوعب الدولة حكماً وتشريعاً، وبالعمق الذي يحلل الظاهرة، ويفسر الواقع ويستنبط القانون، فقد تتبّع نشأة الدولة وأركان سعادتها، وغاية أهدافها، ونادى بحكم الفلاسفة واخترع نظاماً اجتماعياً، وحدد ملامح القانون الدولي، ونظم الحرب وقوانين الخدمة العسكرية وأبرز رأياً في القضاء والتشريع، وبين أنواع الحكومات وأسباب قيامها وعلل اضمحلالها. الأمر الذي يضعه على قمة باحثي علم الاجتماع ويجعله أول علماء التاريخ الدستوري!!.

ولتفصيل ذلك نتتبع الاتجاهات التالية لدى أفلاطون وهي:

١ ـ نشأة الدولة.

٢ ـ عدالة الدولة.

٣ ـ حكم الفلاسفة.
٤ ـ القضاء والتشريع.
٥ ـ العلاقات الدولية.
٦ ـ أنواع الحكم.

١ ـ نشأة الدولة:

تنشأ الدولة لعدم استقلال الفرد بسد حاجاته بنفسه، وافتقاره إلى معونة الآخرين، فمطالب الناس الطبيعية من قوت ومسكن وكسوة يتبادلونها، وكلٌ عالم أنه سواء كان آخذاً أو معطياً فالأمر عائد إلى فائدته الشخصية، وتوزيع العمل وتكامله يجعل الأشياء أوفر مقداراً، وأجود نوعاً، وأسهل إنتاجاً، وأصغر تجمع إنساني يحتاج إلى فلاح ونجار ونساج وبناء، فذلك ضروري للإنتاج المحلي، على أنه يندر أن توجد مدينة في أي موقع دون افتقارها إلى واردات، فلا مناص إذاً من ظهور طبقة جديدة هي التجار يجلبون ما تحتاج إليه من المدن الأخرى، ويقومون بتصدير الزائد عن الاستهلاك.

وعملية التجارة تستلزم وسائل للنقل، ووكلاء للتصدير والاستيراد، وفتح أسواق، وتداول نقود.

ولا شك أن تلك الصورة السهلة للتجمع البشري الأول، تجعل نوع الحياة فطرية تعتمد على منتجات الطبيعة كما برأها الله، وديعة لا تعرف التعقيد، يعاشر الناس بعضهم بعضاً بمودة وسلام. ولكن طبائع البشر تتجه دائماً إلى بسطة العيش وسعته، فلا يكتفي الناس بالضروريات فيقتنون أسرّة وموائد، ويباهون بالرياش، ويكثرون من الطيّبات وهنا تتسع المدينة ويستدعي الأمر مِهَناً جديدة تساير تطلعات البشر ورفاهية العيش، فيوجد أرباب الفنون المختلفة: من رسم وتصوير وشعر ورقص، ويبرز صنّاع أدوات التجميل وحلي النساء، وتحتاج المدينة إلى المرضعات والمربيات.

والحياة على هذا النحو تصيب الإنسان بأمرض الحضارة، لإسرافه في الطعام وتغيير أوصافه الطبيعية التي أحكمها الله. الأمر الذي يجعل من الأطباء ضرورة اجتماعية.

بعد هذا التجمع الكبير، والضرورات المتعددة تضيق أرض المدينة على أهلها، فيضطرون إلى مد نطاق المراعي والحقول لأرض جيرانهم تحت تأثير شهوة التملك الجامحة، فيشتعل أوار الحرب وتستعر نار الفتنة.

٢ ـ عدالة الدولة:

هدف الدولة إسعاد جميع أهلها معاً على قدر الإمكان، ويكون ذلك بالعدالة التي هي الموضوع الرئيسي في محاورة الجمهورية، وتعني عند أفلاطون أن يلتزم كل عبد أو حر وكل رجل أو امرأة وكل صانع أو حاكم ـ عمله الخاص به، ويحذر الفضول أو التدخل في شؤون غيره.

وقسّم أفلاطون المجتمع إلى ثلاث طبقات متمايزة هي:

أ ـ طبقة الحكام وفضيلتها الحكمة، وهي أعلى أنواع المعرفة وهي معرفة الخير الأسمى، وحسن الإدارة، وسداد النصح، وسلامة الرعاية للمواطنين، وتوصف الدولة بالحكمة حين يحكمها الفيلسوف ولا يطلق على الدولة وصف الحكمة لمعرفة التجارة أو طرق استغلال الأرض أو كافة الحرف والصناعات، فتلك مهن تنجح فيها الدولة ولكنها لا تسمو بها إلى مرتبة الحكمة.

ب ـ طبقة الجنود وفضيلتها الشجاعة، وتوصف الدولة بالشجاعة متى كان لديها فئة تقاتل عن حياتها وتذود عن حماها، لها من قوة البأس والشكيمة وحسن التدريب وطول الخبرة ما يؤهلها لإحراز النصر، ولا نظر بعد ذلك في بقية المواطنين أجبناء أم شجعان؟ فهذا أمر لا يؤثر في اتصاف الدولة بهذه الصفة أو تلك.

جـ ـ طبقة المنتجين من زراع وصناع وتجار وكافة المهن الأخرى، التي يوكل إليها شؤون الإنتاج والثروة والاقتصاد الوطني، وفضيلة تلك

الطبقة العفاف، وهو نوع من الاتساق وامتلاك أعنة الرغائب واللذات.

وهذه الطبقات الثلاث مرتبة ترتيباً تنازلياً فأسماها الحكام ويليهم الجنود وفي المرتبة الأخيرة المنتجون، وكلهم إخوان في الوطنية ولكن الإله الذي خلقهم وضع في طبقة البعض ذهباً ليكونوا حكاماً، ووضع في جبلة الجنود فضة، وركب في الفلاحين والعمال الحديد والنحاس، وبانتظام كل في عمله الذي يؤهله له طبعه ومواهبه تكون عدالة الدولة.

ويعتقد أفلاطون أن أي شخص ممن أهلته مواهبه لحياة الصنعة، إذا خضع لإغراء المال أو القوة أو غيرها فقرر أن ينضم إلى صفوة المحاربين، أو أن الجندي إذا تطفل على صفوف الهيئة المفكرة التي ترعى شؤون الدولة، أو إذا تبادل الناس مراكزهم أو أخذ شخص واحد على عاتقه هذه المهام كلها، فسيؤدي ذلك الفضول، وتلك الفوضى إلى الدمار للدولة أو الوبال للشعب.

وينادي أفلاطون بتوحيد عواطف الدولة في السراء والضراء، فالدولة جسم اجتماعي إذا تألم منه عضو شعر الجسم كله بألمه، لوحدة مراكز الشعور وإذا حظي بنعمة هبت المدينة جمعاء تشاركه لذته ومسراته.

٣ ـ حكم الفلاسفة:

يجزم أفلاطون بأن شقاء النوع الإنساني لن يزول، ما لم يحكم الفلاسفة أو يتفلسف الملوك: أي ما لم تتحد القوتان السياسية والفلسفية في شخص واحد.

وصفات الفيلسوف الحاكم هي:

١ ـ فطرة سليمة هائمة بكل أنواع المعرفة.

٢ ـ شغف بحقيقة الوجود الخالد، الذي لا يغيره الزمن ولا تسطو عليه عوادي المحن.

٣ ـ محبة الصدق محبة حقيقية، ومقت الكذب مقتاً كلياً.
٤ ـ هجر اللذات التي محورها الجسد.
٥ ـ عفّة لا يسودها طمع؛ لأنه أبعد أهل الدنيا عن حب المال وإيثاره.
٦ ـ نبذ الصَّغار فهو أكبر عدو للنفس المتجهة لامتلاك الحقيقة الإلهية والبشرية.
٧ ـ الزهد في الحياة الحاضرة، وعدم مهابة الموت، فالنفس الكبيرة والفكر المحيط بالزمان في كليته والوجود في مجموعه لا يرى في هذه الحياة البشرية شيئاً ذا بال، ولا يحسب الموت حادثاً مروعاً.
٨ ـ النزاهة والرقة وحسن المعاملة ولين الجانب، هي ظاهرات الخلق الفلسفي.
٩ ـ سرعة الخاطر، وقوة الذاكرة، ومحبة الجمال، وزكاة الفؤاد، هي الصفات المميزة للروح الفلسفية.

وطريقة اختيار الفلاسفة للحكم، هي طريقة تربيتهم كما بيناها في الفصل السابق، حيث يخرجون من كل امتحان، وقد جازوا قصب السبق، وفاقوا الأقران في كل فرع وبلغوا من السن أكمل رشدهم وهو الخمسون عاماً، وعلى كل منهم متى حان دوره، أن يقف نفسه على مهام الدولة، ويشغل المناصب لخير دولته، ومصلحتها لا كشيء مرغوب فيه، بل كواجب لا مندوحة عن القيام به.

وبهذه الوسيلة، فإن الدولة التي يحكمها أقل الناس رغبة في الحكم، وسعياً وراء السلطة، هي أسعد حالاً وأكمل نظاماً وأقل شقاقاً.

والحكومة المُثلى عند أفلاطون قائمة على شيوعية النساء والأولاد لطبقة الحكام والجنود، ولا يمتلك أحدهم ثروة، ولا يباح لهن مسكن خاص، ويحق لهم فقط أن يتناولوا من الشعب رواتب سنوية تضمن لهم الكفاف.

وليس في نظام الحكم وراثة، بل هو قائم على مؤهلات ومواهب

حيثما توجد فثمَّ الحاكم الذي تناط به السلطة التامة، وإذا أنجب الحكام ولداً ممزوجاً معدنه بنحاس أو حديد فلا يشفقن الآباء عليه بل يولونه المقام الذي يتفق مع جبلته فيقصى إلى ما دونهم من الطبقات، وإذا ولد العمال أبناء ثبت بعد التجربة أن فيهم ذهباً أو فضة وجب رفعهم إلى الطبقة العليا.

هذه هي أرستقراطية أفلاطون السياسية، وهي غير أرستقراطية النسب والمال بل هي أرستقراطية العقل والحكمة والمؤهلات.

* * *

٤ ـ القضاء والتشريع:

ينشىء أفلاطون في مدينته إدارة قضائية، تخص بخدمتها ذوي العقول السليمة في التوجيه الراشد والنصح العام، أما الأشرار الفاسدون غير القابلين إصلاحاً فمصيرهم الإعدام، مثلما ذهب إلى أن الطب من أجل أصحاء البدن لوقايتهم مع إهمال ذوي الأجسام السقيمة ليموتوا.

والقاضي ينشأ منذ نعومة أظفاره بمعزل عن عوامل الشر والفتنة، ويتصف بالكمال الفائق وحسن رعاية العدالة، ولا يكون شاباً بل شيخاً عرك الحياة وخبر الباطل، عن دراسة طويلة لا عن ممارسة شاذة.

ويرى أفلاطون أن التربية والتهذيب ورياضة النفس على نبذ الشهوات والتحرر من قيود اللذة والتعمق في أسرار الوجود ـ كل ذلك كفيل بتنمية ملكة التشريع لدى الإنسان، ومعرفة المقاييس العقلية الواجبة التطبيق في الحياة العملية ويستغني بذلك عن سن القوانين وإصدار اللوائح، وهذا يشبه الرجل الذي يحرص على التدريب الرياضي ويحافظ على قواعد الصحة ـ في استغنائه عن الطبيب إلاّ في الأحوال النادرة.

وميل الإنسان الناشىء عن تهذيبه يكشف له قوانين الأخلاق، مثل التزام الصمت والأدب في حضرة الشيوخ واحترام الآباء، وكذا التقاليد

العامة مثل مظهر الملبس والزينة، ومن الحماقة سن قوانين لمثل هذه الأمور وليس في وسع الكلمات، أو الكتابة أن تعمل على إقرار مثل هذه القواعد.

والأثر الذي يتركه التعليم في النفوس كفيل بأن يوجه كل نواحي الحياة، وليس هناك ما يدعو إلى أن نضع تشريعاً للمعاملات المالية والعقود ولوائح المحاكم ونظام الضرائب والجمارك وغيرها، فإن الأمناء من الناس والصالحين قلما يجدون صعوبة في استنباط ما يلزمهم متى كان الله في عونهم.

إن الشارع الحقيقي لا يعبأ كثيراً بفروع تلك القوانين، ولن يتجشم عناء وضعها في أية دولة سواء كانت معتلة النظام أو سليمة البنيان؛ لأنها في الأولى عقيمة لا تصلح المعوج، ولا تأتي على موضع الداء، وسيقضون حياتهم في وضع القوانين وإعادة صياغتها وسيكونون أشبه بمرضى يأبون من فرط عنادهم إلاّ أن يتمسكوا بعلاج فاسد، فهم يعالجون أنفسهم ولا يجنون إلاّ المزيد من التعقيد لأمراضهم، والشدة لوطأتهم ومع ذلك يتوقعون الشفاء في كل دواء جديد يشار عليهم به، أما وضع القوانين في الدولة السليمة فلأنه تحصيل حاصل ومن الميسور على كل فرد إدراك القوانين الملائمة بذاته ولذاته.

وقد وقف أفلاطون أمام الطقوس الدينية موقف التسليم والخشوع، فتشييد المعابد والهياكل، وكيفية تقديم القرابين وهيئات الصلاة ودفن الموتى وكافة الطقوس الأخرى، لا نقدر أن نحيط بها علماً ومن الحكمة ونحن نؤسس الدولة أن نستلهمها من وحي الله.

وكأني بأفلاطون يقول:

* ملّكوا الفلاسفة وتنسّموا صورة الخير الأسمى.
* حققوا العدالة وأعطوا كل ذي موهبة فرصة إظهارها.

* احتفظوا للألوهية بقداستها وجلالها، واعملوا للأبدية في خلودها حيث يُجازى كل على ما قدمت يداه.

وأخيراً.

دعوا الناس وشأنهم فهم أعرف بدنياهم!.

٥ ـ العلاقات الدولية:

آمن أفلاطون بالأهمية القصوى للجيش، فجعل طبقة الجند في المحل الأوسط بين طبقة الحكام من جهة وطبقة المنتجين من جهة أخرى، وأولاها الكثير من فكره.

ونادى أفلاطون بمبدأ المساواة في تحمل تبعات القتال بين الرجال والنساء، وحبذ صحبة الأبناء إلى ميدان القتال منذ نعومة أظفارهم، حتى تتأصل فيهم الخبرة العسكرية، ولأن الإنسان يُبلي بلاءً حسناً في حضرة أولاده، ويجب الاهتمام بسلامة الأطفال بحيث لا يخرجون إلاّ في الحملات غير الخطرة، ويعيّن لهم قواد مدربون لإرشادهم، ومن الضروري أن نعلمهم ركوب الخيل في أول فرصة ممكنة.

وحدد أفلاطون مجموعة أسس لتنظيم علاقة الجنود ببعضهم أهمها

١ ـ كل من ألقى السلاح، أو تخلى عن موقعه، أو أتى عملاً من أعمال الخيانة ينحى إلى مرتبة العمال والفلاحين.

٢ ـ من استسلم للعدو حياً يترك لهم حرية التصرف فيه.

٣ ـ الجندي الذي يبرهن على كفاءة راجحة، يوضع فوق رأسه الأكاليل وينال من القبلات ما يشتهي ويتمتع بحرية واسعة في الاتصال الجنسي بنساء كثيرات مشابهات له، ومن حقه الامتياز في الولائم والصدارة في سائر الحفلات.

٤ ـ القتلى من الجنود الذين قاتلوا ببسالة وشجاعة نمنحهم من التكريم ما يليق بهم، ونسأل الكهنة عن الطقوس الخاصة بهم في جنازتهم وقبورهم ونقيم على احترام مدافنهم أبد الدهر.

وتناول أفلاطون قواعد العلاقة بين دولته المثالية والدول الأخرى. فقسمها إلى دول ذات أصل يوناني، ودول أخرى بربرية، واعتبر بلاد اليونان كلها وطناً مشتركاً يجمعها شعائر ديانة عامة وتضامن أخوي، ولذا فرق بين كلمتي «نزاع وحرب» وخص الأولى بالدول اليونانية وخص الثانية بالدول البربرية.

واهتم أفلاطون بآداب النزاع مع اليونانيين وهي:

١ ـ المحافظة على حرية اليونانيين، ومن العار أن يُستعبد يوناني.

٢ ـ الكف عن نهب الموتى إلاّ من أسلحتهم، ومن الجبن القعود عن مطاردة الأحياء اشتغالاً بأشلاء الموتى.

٣ ـ تجنب حرق البيوت وتدمير البلاد وقتل الأبرياء، فالوطنية اليونانية تأبى ذلك مع الأهل والأصحاب.

٤ ـ حَسْبُ الظافر مغنماً أن يحمل غلال خصمه، ويترك للصلح موضعاً ويعاملهم معاملة الأستاذ لتلميذه، لا معاملة العدو أعداءه.

والمفهوم من تلك القواعد أن الحرب مع غير اليوناني لا يراعي فيها آداب أو إبقاء على حرمة، بل قد صرح أفلاطون برفض ما يقع في عصره بين اليونانيين بعضهم بعضاً من استعباد، وتخريب ودمار، وأوصى باستعمال هذه الأساليب مع البرابرة فقط الذين هم أعداء للشعب اليوناني بأسره.

٦ ـ أنواع الحكم:

ما مضى هو الوصف التفصيلي لحكومة أفلاطون المثلى، وتبين أنها تقوم على ثلاثة عمد هي:

١ ـ تجنيد المرأة لكافة الأعمال.

٢ ـ شيوعية النساء والأولاد والملكية.

٣ ـ حكومة الفلاسفة.

ولما كان كل شيء في الدنيا معرضاً للزوال، فليس من المحتمل أن يدوم شيء حتى ولو كان الدستور المثالي لدولة الفلاسفة.

واستقرأ أفلاطون أنواع الحكم التي تنشأ نتيجة التصدع في دولة الفلاسفة وحصرها في أربعة أنواع متعاقبة هي:

١ ـ النظام التيموقراطى.
٢ ـ النظام الأوليغاركى.
٣ ـ النظام الديمقراطى.
٤ ـ النظام الاستبدادى.

وعلل أفلاطون كل نظام وبين تطوره وأبرز مثالبه... وإليك كلمة موجزة.

أولاً: التيموقراطية (حكم النبلاء):

الإنسان هو الإنسان، قد تزل به قدم أو ينحرف به هوى، ولو كان فيلسوفاً فحين يأذن الحكام ـ جهلاً منهم ـ بقران في غير وقته أو بارتباط غير الأكفاء بعضهم ببعض، فلا تكون ثمرة قران كهذا سعيدة، أو ذات ملكة عقلية راقية فينشأ جيل لا تتوفر فيه كفاءة أو جدارة، ويحصل إهمال في منهج التربية إلى أن يتبوأ المناصب من ليس أهلاً لها، فتنهار العدالة ويبقى رجال من معدن الذهب في صفوف المنتجين ويرتفع رجال من معدن النحاس إلى صفوة المحاربين.

وهنا تنقسم الدولة إلى قسمين متباعدين:

أ ـ أصحاب الثروة الذين يكنزون الذهب والفضة ويمتازون بالقدرة البدنية الغاشمة، لاقتصارهم على التربية الرياضية دون الفن والفلسفة.

ب ـ أصحاب الفطر الفلسفية غير النقية الذين يتمسكون ببعض معالم النظام الأرستقراطي المثالي، مثل ترفعهم عن الزراعة والصناعة وسائر الحرف وتمسكهم بالمطاعم القومية المشتركة.

ويسيطر أصحاب الثروة على كافة مصادر التمويل في الدولة، ويسخرون الناس لهم، ويكون حينئذ حكم طبقة النبلاء الذين يستهويهم المعارك وأمجاد الحروب.

ثانياً: الأوليجاركية (حكم الأغنياء):

إن الذهب المتدفق إلى كنوز القوم، هو الذي يقضي على الحكومة السابقة، ذلك أنهم يبحثون عن أوجه جديدة لإنفاق أموالهم فيها، فيبدأون في تطويع القانون لأغراضهم، ثم إلى نبذ الشرائع نبذ النواة. وإذا كرمت الثروة والأثرياء في دولة ما بخست فيها الفضيلة والفضلاء!!.

وينتهي الأمر بالمواطنين بعد أن كانوا مولعين بالمجد العسكري - إلى أن يصبحوا عبيد دينار ودرهم ويرفع شعار: المناصب للأغنياء والإرهاب للفقراء!.

وتعجز الحكومة عن الدفاع ضد هجمات الأعداء الخارجية؛ لأن الجيش إذا تكون من العامة المعدمة سيصبح خطراً على النظام القائم، وإذا تكون من الأغنياء فهم قلة، فضلاً عن أن تقتيرهم يحول بينهم وبين الإنفاق على الحروب.

وشر ما تصاب به الدولة هو الصراع الطبقي، وظهور الطفيليين وانتشار المتسولين، الذين يجاورهم دائماً حيث ظهروا - لصوص وقطاع طرق وسارقوا معابد وأخدان كل فاحشة ومنكر.

ثالثاً: الديمقراطية. (حكم الدهماء):

قوة الحاكمين في الحكومة السابقة تكمن في ثروتهم، ولو كان لابن آدم واديان من ذهب لابتغى ثالثاً، فيكثر الربا الفاحش، والمعاملات الظالمة، ويهمل الأغنياء كل شيء ما خلا المال ونماءه، ويتهالك أبناؤهم على اللذة وحياة الدعة وتزداد طبيعتهم رخاوة، ونفوسهم عجزاً عن مقاومة اللذة وتحمل الألم، وإذا حدث والتقى الحكام والرعية في صعيد واحد سواء

كان ذلك في زيارة لمكان مقدس، أو حملة عسكرية، أو حين يشهد أحدهم تصرف الآخر في ساعات الخطر ـ عندئذ لن يستطيع الغني أن يحتقر الفقير!!.

إن الذي يحدث في أغلب الأحيان حين يقف فقير شديد البأس لفحته الشمس المحرقة ـ إلى جانب غني ترعرع في الظلال الوارفة، وتراكم على جسده الشحم الزائد فلهث منهوكاً، أن يقول الفقير لنفسه:

إن هؤلاء الناس لم يصبحوا أغنياء إلّا لأن الفقراء جبناء!.

ولا بد أنه هامس في أذن أخيه:

إن حكامنا طبول فارغة!!.

من هنا يتجمع الفقراء في زوايا المدينة مجهزين بالأسلحة، بعضهم مدفوع بالديون، وبعضهم بحرمانه من الحقوق المدنية، وبعضهم مدفوع بالأمرين معاً وتنشأ حرب أهلية يفوز فيها الفقراء، فيقتلون بعض خصومهم، وينفون غيرهم ويتفقون مع الباقين على اقتسام الحقوق والمناصب!!.

ويحدد ملامح الدولة مجموعة صفات هي:

١ ـ الحرية تسود الجميع، وحيث فشت الحرية يبني كل فرد نظام حياته وفق هواه ولذاته، وينشأ التباين الخلقي، وعدم الالتقاء على هدف؛ لأن الناس لا يجتمعون على هوى.

٢ ـ تصبح دول الديموقراطية سوق الجمهوريات ومعرض الحكومات نفي هذا النظام لا يرغم إنسان على تولي أمور الحكم، وإن تكن فيه المواهب ولا يضطر للخضوع للحكومة، وإن مارست حق السيادة، ولا يشترك في حرب لايريدها، ولا يحافظ على سلام يسعى إليه الآخرون، فهو في حل من كل ارتباط.

٣ ـ خوف القانون والتهاون في تنفيذه من السمات البارزة للديمقراطية.

٤ ـ احتقار المبادىء ومناهج التربية والتفريط في مؤهلات الحكام، حتى إنه

ليكتفى منهم بأن يكونوا أصدقاء للشعب، دون مواهب أو تربية، كل ذلك من الملامح الأساسية في النظام الديمقراطي.

رابعاً: الاستبداد (حكم الطاغية):

يهلك الناس من حيث يعتزون، وكل شيء جاوز حده انقلب إلى ضده، فتتمادى الحرية في العهد الديمقراطي إلى أن تصبح فوضى شاملة تنتشر في كل ناحية وتتأصل حتى في البهائم... فالوالد يخشى أبناءه، والوالد يمتهن أباه، والأستاذ يهاب تلميذه، والطلاب يحتقرون معلميهم، ويتطاول العبيد على أسيادهم.. وعلى الإجمال فإن الصغار يقفون على قدم المساواة مع الكبار، وينازعونهم الأقوال والأفعال، والكبار يشاركون الصغار لهوهم ومرحهم، ويقلدونهم حتى لا يظهروا بمظهر التسلط والاستبداد.

ويتصدر الدولة طبقة تعتمد على الخطابة وقوة البيان، ومن حولهم رفقاء السوء يجأرون بالاستحسان دون وعي ويطغى تصفيقهم على كل صوت معارض، وتدار كل أعمال الدولة بأيدي هؤلاء الذين يتسلطون على رقاب الشعب ويمتصون دمه.. وتقضي الضرورة بأن يتحرك جمهور العامة فيختارون بطلاً ينادي بمطالبهم..

وعندما يجد زعيم الشعب نفسه سيداً مطاعاً، لا يفتأ يصدر الوعود الكاذبة، ومع ازدياد التأييد الشعبي له لا يجد غضاضة في سفك الدماء، وإلصاق التهم بالأبرياء تحت ادعاء حماية الشعب وتأمين مستقبله.

وهنا تأتي اللحظة التي يطالب فيها الطاغية بإنشاء حرس خاص فيأبى العامة هذا الطلب لئلا يخسروا نصيرهم المزعوم، والنتيجة هي أن يتحول الحرس إلى قوة إرهاب للشعب وتسلط عليه.

وقد شرح أفلاطون في دقة متناهية كيفية ممارسة المستبد لسلطته وتدرجه في طبائع الاستبداد، وذلك في خطوات متعاقبة هي:

١ ـ في أوائل حكمه، ومستهل استبداده يهش ويبش ويتظاهر بالوداعة والحنان.

٢ ـ متى أراح نفسه من أعدائه بالنفي، أو القتل أو الصلح، يشرع في خوض الحروب ليظل الشعب في حاجة إليه.

٣ ـ يفقر شعبه بكثرة الضرائب، فيصيرون محتاجين إلى القوت اليومي ويصبحون أقل استعداداً للتآمر عليه.

٤ ـ إذا رام الطاغية، أن يستتب له الأمر نحّى من طريقه كل ذي جدارة وموهبة.

٥ ـ يقرب إليه العبيد، والسفلة، ويدمجهم في حرسه الخاص ويكونون محل ثقته.

٦ ـ يستأجر أناساً مفوهين ذوي قدرة إقناعية يطوفون البلاد كي يغروا الجمهور على الخضوع له.

وهكذا فإن التطرف في الحرية يؤدي إلى التطرف في العبودية. وإن العابد الذي يذوق لحم الإنسان ممزوجاً بلحم القرابين، يتحول يوماً إلى ذئب!!.

ولنعلم أن مصارع الاستبداد تحيط بالطاغية من كل جانب، فهو يتملق حرسه وعبيده مخافة أن يفتكوا به حيث لا نصير له من الشعب.

ومع فرط أطماعه، وطموحه فهو الشخص الوحيد الذي حظرت عليه السياحة الحرة ومشاهدة ما يتوق الحر لمشاهدته، ويدفن نفسه في بيته كأنه امرأة، ويعيش في رعب مستمر وخوف دائم... ومهما تقول الناس فالطاغية عبد تام العبودية وحياته مفعمة بالآلام والأرجاف، وهو حسود خائن خصيم!!..

* * *

نقد وتعقيب

(أ) إن التحليل العميق الذي قدمه أفلاطون لتعاقب الدول، والقاعدة العامة التي ساقها للتغير الدستوري ليبعث على الدهشة والإعجاب، فلكل شيء ـ إذا ما تم ـ نقصان.
وللدول أعمار كما للأفراد آجال.

فقد بين الدورة السياسية للحكومات، وعلل التدهور الذي يصيب دولة أرستقراطية الفلاسفة، ويؤدي بها إلى حكومة النبلاء، ثم إلى حكومة الأغنياء ثم إلى حكومة الدهماء، ثم إلى حضيض الاستبداد حيث يحكمها الطاغية، إلاّ أن هناك سؤالاً سكت عنه أفلاطون وهو:

هل تعاد الدورة من جديد، وتتحول حكومة الطاغية إلى حكومة مثالية؟!.

ومما يجدر ملاحظته أن اضمحلال الدول في نظر أفلاطون، يمكن رده إلى سببين:

١ ـ تفرقة عنصرية.

٢ ـ صراع طبقي.

وكلاهما ناشيء عن فساد منهج التربية والتعليم، وقصوره ولهذا كان اهتمام أفلاطون الأكبر بنظام التهذيب، ومنهج التعليم إذ هو السبيل الوحيد للإصلاح السياسي..

وإنه لرائع حقاً ذلك الوصف الدقيق لتحول البطل إلى طاغية باعتماده على وسائل البطش، والجبروت، وأبواق الدعاية المضللة، والنفاق الاجتماعي.

ويجدر بنا أن نسوق موقف القرآن المجيد وتصويره المعجز لكيفية فساد الأمم وبعدها عن الحق وصراط مستقيم.

١ ـ ضرب القرآن للطاغية مثلاً بفرعون مصر فقال تعالى:

﴿ إنَّ فرعونَ علا في الأرضِ وجعل أهلَها شيعاً يستضعفُ طائفةً منهم يذبِّح أبناءهم ويستحيي نساءهم إنه كان من المفسدين ﴾ (القصص: ٤).

وبيّن حرصه الكاذب على الإصلاح، ودعواه الباطلة في الحفاظ على شعبه، فقال على لسان فرعون:

﴿ ذروني أقتلُ موسى وليدعُ ربَّه إنّي أخاف أن يبدّل دينكم أو أن يُظهر في الأرض الفساد ﴾ (غافر: ٢٦).

٢ ـ حمل القرآن على الكهنة والأحبار حملة شديدة بسبب تحليلهم وتحريمهم افتراء على الله ورغبة في التسلط فقال:

﴿ اتخذوا أحبارَهم ورهبانَهم أرباباً من دون الله، والمسيحَ ابنَ مريَم وما أُمروا إلاّ ليعبدوا إلَهاً واحداً لا إلَه إلاّ هو سبحانه عمّا يشركون ﴾ (التوبة: ٣١).

وقال: ﴿يا أيُّها الّذينَ آمَنُوا إنَّ كثيراً من الأحبار والرهبان ليأكلون أموالَ الناسِ بالبَاطِل ويصدُّون عن سبيلِ اللَّهِ ﴾ (التوبة: ٣٤).

٣ ـ حذّر القرآن من سيطرة المال فقال:

﴿ فقالَ إنَّ الإنسانَ ليَطغى أنْ رآهُ استغنى ﴾ (العلق: ٦، ٧).

وصور قصة الرأسمالي من تواضع نشأته إلى طغيانه بماله فقال:

﴿ومنهُمْ منْ عاهدَ اللَّهَ لئنْ آتانا من فضله لنصَّدقنَّ ولنكوننَّ من الصالحين فلما آتاهم من فضله بخلوا به وتولوا، وهم معرضون

فأعقبهم نفاقاً في قلوبهم إلى يوم يلقونَهُ بما أخلفوا اللَّهَ ما وعدُوه وبما كانوا يكذِبون ﴾. (التوبة: ٧٥، ٧٧).

٤ ـ نعى القرآن إحجام الجماهير عن رد الظلم، وغفلتها عن الجهر بالحق ودعمه بالقوة فقال:

﴿ وما لكم لا تقاتِلون في سبيلِ اللَّهِ والمستضعفينَ مِنَ الرِّجالِ والنِّساءِ والولدان الذين يقُولون ربَّنا أخرِجْنَا مِنْ هذهِ القريةِ الظالمِ أهلُها واجعلْ لنا من لَدُنْكَ وَلِيّاً واجعلْ لنا من لـدُنْكَ نصيراً ﴾ (النساء: ٧٥).

٥ ـ حمّل القرآنَ الجماهير مسؤولية استخذائهم وخنوعهم فقال:

﴿وإذْ يتحاجّون في النَّارِ فيقولُ الضعفاءُ للذين استكبروا إنّا كنّا لكم تبعاً فهل أنتم مغنونَ عنّا نصيباً منَ النّار قال الذين استكبروا إنّا كلّ فيها إن الله قد حكم بين العباد ﴾ (غافر: ٤٧، ٤٨).

(ب) أخذ بعض الباحثين على فكر أفلاطون السياسي أن الفيلسوف الملك هو حاكم مطلق ويقول الدكتور فؤاد زكريا[1]:

«من الواضح أن صفات الحاكم وصفات الفيلسوف كما حددها أفلاطون في كلتا الحالتين لا تنسجمان، فالحاكم عنده لا بد أن يكون ديكتاتورياً، أو حاكماً مطلقاً، على أن ديكتاتورية الفيلسوف مستحيلة؛ لأن الفيلسوف بطبيعته أبعد الناس عن الاستبداد برأيه وفرضه على الآخرين).

وبنظرة فاحصة نرى أن حكومة الفلاسفة قائمة على شرعية عقلية، وفكرية وترتكز على مؤهلات علمية وتعيش في عزوف تام عن شهوات النفس الآثمة، وتتفرغ للتأمل في الخير الأسمى والإصلاح الاجتماعي، وليس فيها وراثة للحكم، بل ولا انتماء للطبقة الاجتماعية إلاّ بخصائص

(١) جمهورية أفلاطون ص ١٠٩.

ومميزات فطرية، ولم يصل الفيلسوف إلى الحكم مدفوعاً بقوة مادية غاشمة، أو مؤملاً لثروة طائشة.

ألا يوجب ذلك كله حق التوجيه والإرشاد والنصح من جانب الحاكم، والطاعة والامتثال من جانب الشعب؟!.

وهل في الالتزام بالحق والإلزام به ديكتاتورية؟!.

إن الاعتراض يمكن أن يتخذ شكلاً آخر وهو: هل نستطيع أن نحظى بذلك الحاكم المعصوم؟!.

لقد انفرد أبو بكر الصدّيق رضي الله عنه برأيه في قتال ما نِعي الزكاة، وخالفه فيه كل الصحابة حتى عمر وزيره الأمين، ووقف الصدّيق موقف الحزم من تلك الفتنة وقال: (والله لو منعوني عقالاً (أو عناقاً) كانوا يؤدونه لرسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه).

فشرح الله صدر عمر والصحابة، لِما شرح له صدر أبي بكر رضي الله عن الجميع؛ ومما أخذ على أفلاطون أيضاً تقسيمه المجتمع إلى طبقات، وتحديده للعدالة بأنها أداء كل لعمله الخاص به دون فضول.

ويمكن أن يكون رأي أفلاطون صحيحاً لو أحيط بسياج أخلاقي، فالمجتمع في حاجة إلى الزراع والصانع، حاجته إلى الجندي والحاكم، والجميع متساوون في الكرامة الإنسانية، لا فضل لإنسان على آخر إلاّ بالسلوك السوي والخلق الكريم. قال تعالى:

﴿ يا أيُّها الَّذِينَ آمنُوا لا يسخرْ قومٌ من قومٍ عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساءٌ مِنْ نِساءٍ عسى أنْ يكنَّ خيراً منهنَّ ولا تلمِزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب بئس الاسم الفسوقُ بعد الإيمان، ومنْ لم يتب فأولئك هم الظالمون ﴾ (الحجرات: ١١).

وقال: ﷺ:

«إخوانكم خَولُكم (خدمكم) جعلهم الله تحت أيديكم» رواه

البخاري فسمى الخادم أخاً لسيده.

ومن المغالطة الواضحة ما يقوله د. فؤاد زكريا[1] «فالدولة في رأيه (أفلاطون) تكون عادلة إذا رضي الصانع والزارع بوضعه ولم يحاول أن يمارس عملاً أرفع من ذلك الذي تؤهله له طبيعته».

إذ كيف يمارس عملاً لا تؤهله له طبيعته؟.

أليس خيراً للمجتمع وضع الرجل المناسب في المكان المناسب؟.

إن النقد الذي يجب أن يوجه لأفلاطون هو احتقاره للعمل اليدوي، وجعل طبقة المنتجين أقل احتراماً من الطبقات الأخرى.

فإن أطيب الكسب عمل الرجل بيده، واليد العاملة يد يحبها الله ورسوله، وكسب الرزق فريضة على كل قادر قال تعالى: ﴿ هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور ﴾[2].

والمسلمون ـ في العصر الذهبي للإسلام ـ كانوا جميعاً أصحاب حِرف ومهن، فالصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ تجار ورعاة غنم، ولم ينقطع الخليفة الأول أبو بكر الصديق عن التجارة، إلاّ بعد أن فرض له المسلمون من بيت المال ما يكفي حاجته وحاجة من يعولهم، كي يتفرغ لأعباء الخلافة ومسؤولياتها.

ويحدثنا التاريخ عن أعلام المسلمين بأوصاف مهنهم مثل القفال، والماوردي، والخصاف، والخواص.

ومما يعيب أفلاطون وينال من فكره، تلك التفرقة العنصرية الشاذة بين اليوناني والبربري، ونحن لا ننكر أن يكون لليونانيين حق الجوار والرحم، ومزيد العناية ببعضهم البعض، إلاّ أن الإنسان حيث كان وفي أي عصر وجد هو الإنسان بكرامته وشرفه وحسن خلقته.

---

(١) المرجع السابق ص ٨٧.

(٢) سورة الملك، آية: ١٥.

والإسلام ـ في سموه وقدسيته الإلهية ـ ينادي بأن الإنسانية ذات أصل واحد، ولنستمع إليه حين يقول:

﴿ يا أيُّها النَّاسُ اتقوا ربَّكُم الذي خلقَكم منْ نفسٍ واحدةٍ وخلقَ منها زوجها وبثَّ منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتقوا اللَّهَ الذي تساءلونَ بهِ والأرحام إنَّ اللَّهَ كان عليكمُ رقيباً ﴾ (النساء: ١).

إن اختلاف اللغات والأجناس آية من آيات الله، كاختلاف نبات الأرض وجبالها ونجوم السماء وكواكبها، قال سبحانه: ﴿ ومنْ آياتهِ خلقُ السَّمواتِ والأرضَ واختلافُ ألسنتِكُم وألوانِكُم إنَّ في ذلكَ لآياتٍ للعالمين ﴾ (الروم: ٢٢).

وحكمةُ التباين أن نتعارفَ ونأتلفَ قلوباً ونتّحد هدفاً وغاية قال تعالى: ﴿ يَا أيُّها الناسُ إنَّا خلقناكُم من ذكرٍ وأنثَى وجعلناكم شُعوباً وقبائلَ لتعارَفوا إنَّ أكرَمكم عندَ اللَّهِ أتقاكُم إنَّ اللَّهَ عليمٌ خبيرٌ ﴾ (الحجرات: ١٣).

* * *

بقيت نقطة أخيرة تؤخذ على أفلاطون، هي رأيه في القضاء، ففي الوقت الذي يُنادي بإقصاء القوانين المكتوبة، اكتفاء بملكة التشريع لدى الإنسان، نجده يقصر منهج العلوم والرياضيات والفلسفة على طبقة الحكام فكيف ـ إذن ـ تتعامل الجماهير التي لا تدرك منطق الحكمة ولا فلسفة الحياة ـ بغير قانون؟.

ومن جهة أخرى فإن أفلاطون استلهم الوحي الإلهي في الطقوس الدينية فقط، وترك الناس وشأنهم، وتلك نظرة متطرفة، فالعقل قاصر عن إدراك قوانين الحياة بشمولها وكافة جوانبها، فإنه قد يغلف بميول شخصية أو موروثات بيئية، أو عادات اجتماعية، فلا بدَّ له من يد أمينة تتعهده وتضمن له استقامة المسير. تلك اليد الأمينة هي يد الشرع الحكيم الذي نزل به الروح الأمين.

وقد كفل الإسلام ذلك الجانب، حيث أتى القرآن المجيد بقواعد عامة وأمور كلية، وفصلّت السنّة النبوية المطهرة بعض الجوانب تفصيلاً تاماً، واجتهد العلماء في أمور أخرى قاسوها بأشباهها، وبقي الباب مفتوحاً لكل من يتحمل أمانة التشريع ومسؤولية الحكم.

وامتازت الشريعة الإسلامية بما يأتي:

١ ـ شرعُ الله منوط بمصلحة الإنسان، فحيثما توجد فثم وجه الله، والحلال مرتبط بالطيّبات والحرام متعلق بالخبائث قال تعالى:

﴿ يأمُرُهم بالمعروفِ وينهاهُم عن المنكرِ ويحلُّ لهمُ الطّيباتِ ويحرّمُ عليهمُ الخبائثَ ﴾ (الأعراف: ١٥٧).

٢ ـ نفي الحَرج ملاحظ في التشريع قال سبحانه: ﴿ يُريدُ اللّهُ بكُم اليُسْرَ ولا يريدُ بكُم العُسرَ ﴾ (البقرة: ١٨٥).

وقال جل شأنه: ﴿ وما جعلَ عليكُم في الدّين من حرجٍ ﴾ (الحج: ٧٨).

٣ ـ لا كَهَانَة في الإسلام ولا احتكار للتشريع، وإنما هناك علماء في الدين وفقهاء، قال عز وجل: ﴿ اتّخذوا أحبارَهم ورُهبانَهم أرباباً من دونِ اللّهِ والمَسيح ابنَ مريمَ وما أُمروا إلاّ لِيعبدوا إلَهاً واحِداً لا إلَهَ إلاّ هوَ سُبحانَهُ عمّا يُشركون ﴾ (التوبة: ٣١).

وقال سبحانه: ﴿ يا أيُّها الّذينَ آمَنُوا أطيعُوا اللّهَ وأطِيعُوا الرسولَ وأُولي الأمرِ منكُم فإنْ تنازعْتُم في شيء فردّوهُ إلى اللّهِ والرّسولِ إنْ كُنتمَ تؤمنونَ باللهِ واليومِ الآخرِ ذلكَ خيرٌ وأحسنُ تأويلاً ﴾ (النساء: ٥٩).

(جـ) يجمل بنا أن نبرز أصول الحكم الإسلامي فيما يلي:

١ ـ الدولة الإسلامية ذات رسالة تتحمل تبعات تطبيقها وتبليغها، قال تعالى:

﴿ وكذلكَ جعلْنَاكُم أُمةً وسطاً لتكونوا شهداءَ على النّاسِ ويكونَ الرسولُ عليكم شهيداً ﴾ (البقرة: ١٤٣).

٢ ـ الإسلام هو الحد الذي تنتهي إليه إرادة الشعب وسلطة الحاكم، قال جلَّ شأنه: ﴿وأنْ احكم بينَهم بما أنزلَ اللَّهُ ولا تتبعْ أهواءَهمْ واحذرهم أنْ يفتنوكَ عنْ بعضِ ما أنزلَ اللَّهُ إليكَ﴾ (المائدة: ٤٩).

٣ ـ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر صمّام الأمان للمجتمع وعنصر اليقظة فيه، قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خيرَ أُمّةٍ أُخرجتْ للنّاسِ تأمرونَ بالمعروفِ وَتَنْهونَ عنْ المنكرِ وتؤمنونَ بالله﴾ (آل عمران: ١١٠).

٤ ـ دعائم الحكم الإسلامي هي:

أ ـ الشورى قال تعالى: ﴿وشاوِرْهُم في الأمرِ﴾ (آل عمران: ١٥٩).

ب ـ العدل قال سبحانه: ﴿إنَّ اللَّهَ يأمرُكُم أنْ تُؤدّوا الأماناتِ إلى أهلِها وإذا حكمتُم بينَ النّاسِ أنْ تحكُموا بالعدل﴾ (النساء: ٥٨).

٥ ـ الحكم لا يورَث وللحاكم مؤهلات، من علم وعدل وكفاءة وسلامة حواس وأعضاء وبصر بأمور الناس واجتهاد.

عن أبي ذرٍّ رضِيَ الله عنه قال:

«قلتُ يا رسولَ اللَّهِ: ألاَ تستعملُني! قالَ: فضربَ بيدِهِ على منْكِبي ثمَّ قالَ: يا أبا ذرٍّ إنَّكَ رجلٌ ضعيفٌ وإنّها أمانةٌ وإنّها يومَ القيامةِ خِزيٌ وندامةٌ إلاّ مَنْ أخذَها بحقِّها وأدّى الذي عليهِ فيها» رواهُ مسلم.

ورفضَ عمر بن الخطاب أن يرشح ابنه للخلافة، وقال: «بحسْبِ آلِ الخطّاب أن يُحَاسَب منهم واحد عن أمة محمد».

وإن نظام الوراثة قد يأتي إلى الحكم بصِبيةٍ لا يحسنون أمور أنفسهم، أو بُلهٍ لا يقدّرون عواقب الأمور، أو مترفين لا يسعون إلاّ لشهواتهم.

وإن لنا أن نرى حكمة إلهية سامية في وفاة رسوله من غير عقب

ذَكَرٍ، فلعلّ في هذا ـ كما يقول الدكتور محمد يوسف موسى: ـ[1] (إشارة إلى عدم موافقة النظام الملكي للإسلام، فإن أغلب الظن أنه لو ترك الرسول ابنا لاختاره المسلمون رئيساً للدولة بعد أبيه ﷺ، ثم اختاروا من بعد هذا الابن ابنه وهكذا).

٦ ـ أهل الحل والعقد في الإسلام هم الذين يوكل إليهم أمر اختيار الحاكم، وعلى عامة الشعب التصديق على هذا الاختيار بما يُسمى البيعة العامة في المسجد الجامع.

ويمتاز أهل الحل والعقد بصدق العقيدة، وحسن المشورة، والبصر في المصالح الاجتماعية، والقدرة على الاجتهاد والهيمنة على شؤون الدولة فكرياً وعملياً بحيث يُردُّ إليهم أمر الأمن والخوف، قال تعالى: ﴿ وإذا جاءَهُمْ أمرٌ من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردُّوهُ إلى الرسول وإلى أولي الأمرِ منهم لعلِمَهُ الذين يستنبطُونَهُ منهم ﴾ (النساء: ٨٣).

٧ ـ الحكم لا يكون لمن يسعى إلى السلطة، ولا يكلف به إلّا القوي الأمين، قال ﷺ: «إنا والله لا نولّي على هذا العملِ أحداً سألهُ ولا أحداً حرِصَ عليه» رواهُ مسلم.

وقال: «لا تسألْ الإمارَة فإنّك إنْ أُعطيتَها عنْ مسألةٍ وكلتَ إليها، وإنْ أُعطيتَها من غيرِ مسألةٍ أُعنتَ عليها» رواهُ مسلم.

* * *

(١) نظام الحكم في الإسلام ص ٢١٢.